تتماثل المناطق الاستيطانية السابقة، الى حد كبير، مع مشروع الون، ولذا فهي تحظى بدعم جماعي من الاحزاب الصهيونية الحاكمة والمعارضة، وتدار شؤونها التخطيطية والتنفيذية من قبل قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية. اما المناطق الاستيطانية الأخرى فهي خاضعة لمنظمة غوش امونيم، وتتلقى دعماً من الحكومة الاسرائيلية، بينما تعارضها احزاب المعارضة. وهذه المناطق هي:

٦. **منطقة صانور (محور نابلس - طولكرم)**: تقع هذه المجموعة الاستيطانية بشكل اساسي على المحور الذي يربط مدينتي نابلس - طولكرم، وتتكون حاليا من ٧ مستوطنات يقطنها نحو ٢٢٠ عائلة.

وبسبب الطبيعة الجبلية للمنطقة، هناك محدودية في الاراضي الزراعية، حيث تعتمد المستوطنات على الصناعة كمرتكز اساسي.

٧. **محور نابلس - قلقيلية**: تتناثر مستوطنات هذه المجموعة على مركز الطريق الواصل بين نابلس وقلقيلية، ويبلغ عدد المستوطنات فيها تسعة يقطنها نحو ٢٠٠٠ نسمة، من المتوقع ارتفاع عددهم الى عشرة آلاف، وتتماثل الظروف الاقتصادية لهذه المجموعة مع مجموعة صانور، ويرتكز الفرع الزراعي فيها على مزراع الدواجن وبيوت الزهور.

٨. **محور (عابر السامره)**: انشئت هذه المجموعة على الطريق العرضي الذي شقته السلطات الاسرائيلية ليصل منطقة المركز في فلسطين المحتلة مع الاغوار والذي اطلق عليه اسم (عابر السامره). تضم المنطقة ٤ مستوطنات يقطنها نحو ١٥٠٠ مستوطن منهم ٩٠٠ في مستوطنة ارئيل المخطط لها ان تصبح بلدة تضم ٥٠٠٠ مستوطن، ومعظم المستوطنين يعملون في وظائف خارج حدود المستوطنات.

ثالثا - الهدف الاسرائيلي ووسائله:

من خلال تاريخ الحركة الصهيونية وتراث مفكريها وزعمائها، اضافة الى الممارسات التي تمت خلال هذا القرن، اصبح من اليسير استقراء الهدف الصهيوني الذي يتلخص في اقامة دولة يهودية بالمفهوم الديني والثقافي والسياسي يكون اليهود فيها هم العنصر الغالب والمتمتع بالسيادة المطلقة في جميعها ولضمان تحقيق هذه الغاية يتوجب ما امكن انتهاز الفرص لتقليل نسبة العناصر السكانية غ

اليهودية، وتحويل المتبقي من هذه العناصر السكانية الى كم مهمل معدوم التأثير في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية، وتسخير طاقة هؤلاء الجسدية لخدمة المشاريع الصهيونية اليهودية.

لقد تحقق هذا الأمر الى حد بعيد في المناطق التي احتلت عام ١٩٤٨، كما تحقق بشكل جزئي في المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧، وبقي هدف تحويل الجزء المتبقي من فلسطين الى جزء من الدولة اليهودية اساسا للممارسات التي تمت خلال الأعوام الثمانية عشرة المنصرمة، التي تركز العمل خلالها على السيطرة قدر الامكان على اكبر مساحة ممكنة من الأرض كأساس لكافة الاجراءات. وبما يتعلق بالضفة الغربية، يمكن القول انه، خلال السنوات الثلاث الاولى من الاحتلال، لم تكن هناك خطة مبلورة لاستيطان الضفة الغربية بشكل مبرمج ومدروس، وان عمليات الاستيطان التي تمت انما كانت تلبية عفوية لشهية الاستيطان، وترجمة عملية مرتجلة لمفهوم التوسع الصهيوني ضمن الامكانيات السياسية والظروف الموضوعية التي ميزت تلك الفترة، حيث تركزت المستوطنات في مواقع الجيش الاردني او اعيد استيطان المناطق التي سبق ان استوطن فيها اليهود، كمنطقة كفر عصيون. ثم بالتدريج، وباستغلال عنصر الزمن، تطورت النظريات الامنية الاستيطانية، والتي كان أولها مشروع اعد صيغته النهائية يغال الون ضمن المشروع الذي دعي باسمه فيما بعد، والذي ارتكز على مبدأ تجنب الكثافة السكانية العربية وترك الباب مفتوحا بشأن تسوية سياسية مع الأردن، مع الاحتفاظ والسيطرة على مساحة تعادل نصف الضفة الغربية وتحويلها من شبه جزيرة كما كانت عليه الحال عام ١٩٦٧ الى جزيرة محاطة بالمستوطنات اليهودية من جميع جوانبها بحيث ترتبط مع الاردن بواسطة طرق للمرور فقط. وعلى الرغم من تبني حكومة حزب العمل لمشروع الون الا انها تجاوزته عمليا تحت ضغط العقيدة الصهيونية، حيث طرح وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك (موشي ديان) نظرية التقسيم الوظيفي للضفة الغربية، بحيث تسيطر اسرائيل فعليا على الاراضي والأمن وتترك الى الحد الادنى ادارة الشؤون اليومية لسلطة او لادارة عربية. وامام رفض الجانب العربي لهذه الخطة، كان هناك سعي لاحلال الادارة المدنية كوسيلة لتنفيذ هذه النظرية، كما اتيح المجال في تلك الفترة للجماعات المتطرفة غير الرسمية كجماعة غوش امونيم لممارسة النشاط الاستيطاني في المناطق المأهولة بالسكان العرب والتي استثنيت رسميا من المشاريع الاستيطانية الحكومية. ومع وصول الليكود الى السلطة عام ١٩٧٧، والذي تتماثل عقيدته السياسية والاستيطانية بشكل صريح مع عقيدة الجماعات المتطرفة، فتح المجال واسعا امام هذه الجماعات لتنشط في ممارستها الاستيطانية بدعم مادي ومعنوي مباشر من السلطة الحاكمة، واتخذت اعمالها صفة رسمية بتبني وزير الدفاع الاسرائيلي ورئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان (ارئييل شارون) لنشاطات هذه الجماعات، وبوشر بوضع اليد على